مشروع لتنظيم

السكان في مصر

لدكتور ونرل كليمر

مدير قسم الخدمة العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة

يعاني المجتمع المصري من كل جانب مشكلات اجتماعية متعددة ، من فقر ومرض وجهل وبطالة . ومع ان هناك بعض الاهتمام بمعالجة هذه المشكلات ، غير ان النشاط المبذول في هذا السبيل بطيء الاثر وغير منتظم السياق ، مما يبعث على التساؤل عن العلاج مفضين ان تقويم الامور تقويماً صحيحاً او هو لا يتعدى تهدئة الحالة تهدئة وقتية

نود جميعاً ان نرى سكان القطر المصري متمتعين بالصحة الجيدة والعقل السليم والحياة السعيدة. ولتحقيق هذه الغاية يجب ان نفكر باخلاص ونعمل بنشاط حتى نتمكن من ابتكار الحلول المطلوبة ونقوم بتنفيذها بسرعة وحزم . وسوف لا نستسلم في بحثنا هذا الى الآراء الخيالية والمشروعات التي يصعب تحقيقها . بل سنحاول فيما يلي ان نبحث بعض الحلول التي يمكن أن تؤدي الى تحسين حالة المجتمع المصري ورفع مستوى المعيشة في مصر

وقبل ان نتقدم كثيراً في هذا البحث الخطير يجدر بنا ان نلقي نظرة سريعة على الاعمال التي تمت من هذا القبيل في البلدان الاخرى . فنجد ان بعض الجماعات كثيراً ما يلجأ الى التحكم في عدد النسل او نوعه . وهذه العادة ليست وليدة اليوم بل اننا نجد لها مثيلاً في صفحات التاريخ . فقد كان من عادة اهل اسبرطه ان يقتلوا المواليد غير الاصحاء ولا يعنوا بغير ذوي البنية القوية والجسم السليم . وما زالت بعض القبائل المتوحشة تلجأ الى تحديد عدد السكان بينها بشتى الوسائل ، منها قتل الاطفال او الشيوخ او الاجهاض وتحديد الاتصال الجنسي والمحرمات الجنسية ونظام الطبقات الاجتماعية . اما وسائل انماء السكان فأهمها عادة الزواج المبكر وتعدد الزوجات

ونجد غير قليل من الدول العصرية يلجأ قصداً الى بعض الوسائل المتقدمة من طريق رسمي او غير رسمي لتوجيه حركة السكان في الناحية المرغوبة ، ومن الامثلة التي يمكن ذكرها عن الدول

الواغية في تحديد عدد سكانها ، الولايات المتحدة وهي تشدد في قيود المهاجرين الى بلادها وتفضل المهاجرين من بعض الاجناس على غيرهم . وقد سنت ٢٩ ولاية في اميركا قوانين لتعقيم غير الصالحين لاختلاف في النسل . ونجد ان حكومات بعض الدول لا تعارض في نشر وسائل منع الحمل بين الجمهور . ومن هذه بريطانيا وهولاندا والدانمرك والنروج وسويسرا وبعض الولايات الاميركية

وهناك دول اخرى تسعى الى زيادة عدد سكانها مع اصلاح النسل . فالحكومة الفرنسية تحرم بتاتاً وسائل منع الحمل وتمنح ارباب الاسر الكبيرة اعانات مالية . وايطاليا تشجع الاكثار من النسل وتنشر الدعاية لذلك وتعاقب كل من يلجأ الى وسائل منع الحمل والاجهاض وتفرض الضرائب الباهظة على العزاب ثم تمنح الاعانات المالية لمن يكثر نسلهُ . والمانيا فضلاً عن تحريمها الاجهاض فانها تقدم مساعدات مالية لراغبي الزواج وتعطي مكافأة لمن له اطفال ولاسيما من يكثر نسلهُ فانها تعفيه من دفع الضرائب

وقد روت الجرائد اليومية ان الهر هتلر أنشأ وساماً خاصًّا يمنح للامهات . يقابل ذلك ان الحكومة الالمانية قائمة بتعقيم ٤٠٠٠٠٠ شخصاً من المصابين بالامراض الوراثية ، وكذلك تحرم على الالمان التزوج من بعض الاجناس « غير الآرية »

وقد قامت الحكومة الروسية اخيراً بسن قوانين ضد الاجهاض وكثرة الطلاق وهي تبدي عناية خاصة بالامهات والاطفال

اما البلدان التي فيها نفوذ الكنيسة الكاثوليكية عظيم فانها لا تشجع اي وسيلة من وسائل تحديد النسل فوسيلته الوحيدة هناك الامتناع عن الزواج او الامتناع عن الاتصال الجنسي بين الزوجين . وتتبع بلاد السويد الآن سياسة حكيمة ترمي الى تحسين النسل مع الاحتفاظ بنسبة عدد السكان في حالة مرضية (وسكان السويد يبلغ عددهم ٦٣٠٠٠٠٠ نسمة) وذلك بالغاء القوانين التي تكافح ضبط النسل ، ونشر التعاليم الصحية والاخلاقية ، ومنح الاعانات للوالدين والشبان الذين يرغبون في الزواج وتهيئة المساكن الصحية للعائلات وتوزيع الاطعمة المغذية والعلاج المجاني للامهات والاطفال . وتوزع المدارس على طلبتها غذاء الظهر مجاناً ، فضلاً عن توزيع الاطعمة الصحية بأسعار رخيصة جدًّا بين العائلات الفقيرة التي لا عائل لها او التي يكون عائلها عاطلاً عن العمل

ومما يلاحظهُ الباحث ان السياسة الوحيدة التي كان حليفها النجاح في مسألة تنظيم السكان هي التي ترمي الى الاقلال من النسل . فعلى الرغم من القوانين الشديدة والتعاليم الدينية والمكافآت المالية والنداءات الوطنية وغير ذلك من انواع الدعاية فاننا نجد ان عدد المواليد في هبوط مستمر

ولا يستثنى من ذلك الا المانيا فقد ارتفعت نسبة المواليد فجأة فيها فبلغت نسبة الزيادة بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٥ نحو ٤ في الالف . ولعل السبب في ذلك يرجع الى قيام حزب النازي في بدء عهده بالحكم بسن قانون يعاقب على الاجهاض ، ولكن العدد أخذ في الهبوط بعد ذلك ، مما يدل على ان أي قانون لتنظيم السكان تضعه السلطات على الرغم من رغبة الجماهير لا بد ان يلاقي صعوبات شديدة

العوامل التي تؤثر في نمو السكان

وموقف مصر الحالي

هنالك خمسة عوامل تؤثر تأثيراً كبيراً في حالة السكان ونمو عددهم وهي : — معدل طول العمر بين السكان . والصحة العامة . ومصادر الثروة . ومستوى المعيشة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . والصلات الدولية

(معدل الحياة الفردية) من المعروف ان نشاط اي جماعة وروحها المعنوية يتوقفان الى حدّ بعيد على معدل أعمار الافراد . فاذا كان السواد الأعظم منهم شباباً فان الحياة العامة تكون مرحة نشيطة . واذا كان الحال عكس ذلك فان الحياة الاجتماعية تكون عديمة البهجة . وفضلاً عن ذلك فان الجماعات الفتية يكون عدد الاطفال بينها كبير . أما الشيوخ فإنجابهم للاطفال يكون ضعيفاً . أضف الى ذلك ان ما يُطلب من الطعام والشراب وغيرها من الحاجيات الأخرى يختلف بين الشيوخ عنه بين الشبان . أما في وسائل اللهو فانهُ لا يمكن المقابلة بين الفريقين

وكذلك الحال في الأمم الكبيرة . فاذا كان نسبة الشباب بين السكان هو الغالب فان عدد المواليد يكون كبيراً . واذا توافرت بيئة اقتصادية حسنة للافراد لنشطت الصناعة والتجارة . وعلى الضد من ذلك اذا كان السكان يغلب بينهم الشيوخ انخفضت نسبة المواليد وتعذر ادخال التعديلات الاجتماعية وسارت الحياة الاقتصادية بخطى بطيئة . وقد كتب أحد علماء الاجتماع في مجلة اميركية شهيرة مقالاً عنوانه « تدهور نمو السكان » ورد فيه ما يأتي — اذا نقص عدد الاطفال زاد عدد الشيوخ . . . هذا هو مصير أهل الولايات المتحدة . ويمكننا ان نتصور تأثير ذلك في ازدياد مصاريف الصحة والتظارات واعانات الشيخوخة والضرائب والتعليم وغير ذلك . »

ما موقف مصر من هذه الناحية ؟ . . .

بلغ عدد سكان القطر المصري في عام ١٩٣٧ نحو ١٥و٩٠٤و٥٢٥ . وكان معدل حياة الفرد في عام ١٩٢٧ ثلاثين عاماً . وبلغت نسبة الشبان الذين يقل عمرهم عن عشرين عاماً نحو ٧ر٤٧٪ من مجموع السكان . بينما بلغت هاتان النسبتان للسكان البيض في الولايات المتحدة

عام ١٩٣٠ نحو ٦١ عاماً لمعدل حياة الفرد و٣٨ر٨ ٪ لعدد الشبان الذين دون العشرين . وفي الواقع ان القطر المصري في وقتنا الحاضر ما زال في المرحلة التي بلغتها بلدان غرب اوربا منذ قرن وربع قرن . وهو في مستوى واحد تقريباً مع الهند حيث كان معدل الحياة الانسانية في عام ١٩٣١ نحو ٢٩ سنة . ويلاحظ ان ثلثي سكان القطر المصري اي ٦٥ ٪ منهم يقل عمرهم عن الثلاثين بينما نجد هذه النسبة في انكلترا وفرنسا بلغت ٥٠ ٪ في عام ١٩٣١ و ٥٣ ٪ في عام ١٩٢١ و ٤٧ ٪ في عام ١٩٢١

ومما يسترعي الانتباه بوجه خاص ان نسبة الاطفال الذين لا يتجاوزون الخامسة من العمر هي ٣ ر ١٢ ٪ بينما هذه النسبة في الولايات المتحدة لم تتعد ٣ ر ٩ ٪ . هذا بينما نسبة الشيوخ الذين تتجاوز اعمارهم السبعين هي ٨ ر ٦ ٪ في مصر و٥ر٨ ٪ في الولايات المتحدة . و٦ ر١١ ٪ في انكلترا و ١٤ ٪ في فرنسا . ويمكن تشبيه نسب السكان في مصر بهرم لهُ قاعدة متسعة وقمة ضيقة جداً

ومنذ ١٩٠٧ اخذت نسب الاعمار تتغير فانخفضت نسبة الاطفال الذين دون العاشرة من ٦ ر ٢٩٨ في الالف الى ٢ ر ٢٧٤ في الالف وازداد عدد الاشخاص ما بين العاشرة والاربعين من ٣ ر ٤٨٠ في الالف الى ٩ ر ٥٠٧ في الالف . وهذا دليل على ان سكان مصر يتجهون نحو الشيخوخة شيئاً . ولكن يجب ملاحظة ان ذلك من شأنه ان يزيد في عدد الاشخاص الخصبين من الناحية التناسلية اي البالغين من العمر ما بين الخامسة عشرة والتاسعة والاربعين ، وهذا يؤدي الى احتمال زيادة حالات الزواج والولادة . وفي الواقع انهُ اذا استمرت الزيادة في عدد المواليد بالنسبة الحالية فلابد ان يتضاعف عدد السكان في مدة الاثنتي والخمسين السنة القادمة . وفضلاً عن ذلك فان تحسن الحالة الصحية وما ينتج عن ذلك من قلة عدد الوفيات بين الاطفال سيؤدي الى زيادة محسوسة في عدد الشباب بين السكان ، ولا بد أن تواجه مصر في المستقبل القريب مسؤولية الاهتمام بتعليم الشبيبة وتهيئة العمل لهم ، وليس هناك ما نخشاه من خطر اتجاه السكان نحو حالة الشيخوخة والاجداب قبل قرن من الزمان . ولا بدَّ لنا من التسليم بان الكلمة العليا في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستكون للشباب

***

﴿ الصحة العامة ﴾ من البديهي ان الروح المعنوية في اية جماعة وتقدمها يتوقفان الى حد كبير على صحة الافراد . ولا يكفي للافراد ان يتمتعوا بصحة جيدة تسمح لهم بالعمل الشر بل يجب أن يزخر قيهم الشعور بالنشاط الفياض الذي يحفزهم الى التقدم روحيًا وعقليًا

ولكن نسبة الوفيات في مصر عالية جداً فهي ٣٠ في الالف اي اعلى نسبة في العالم .

الدكتور وندل كيلند في مكتبه
مدير قسم الخدمة العامة بالجامعة الاميركية بالقاهرة

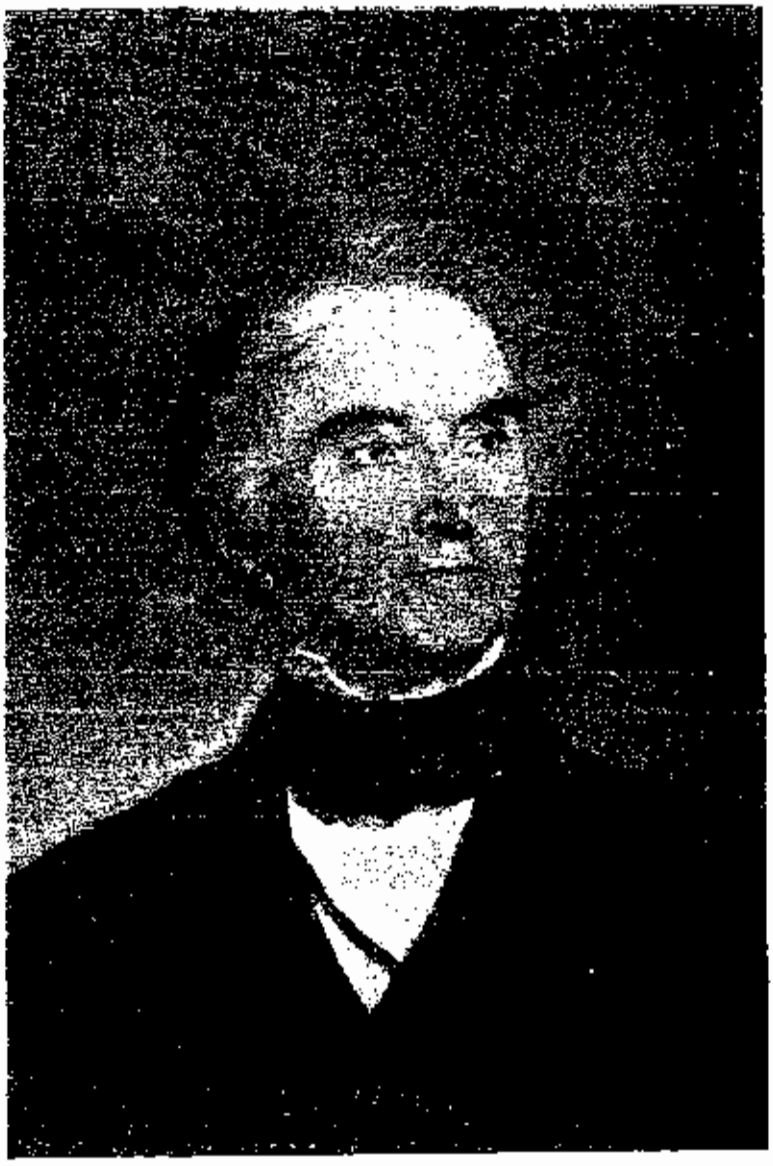

الكيميائي الالماني جوستوس فون لايبج
(راجع فصلا عن حياته وعمله صفحة ٥٦٥)

والسواد الاعظم من الوفيات هو بين الاطفال . فان نسبة الوفيات بين الاطفال بلغت ٢٠٠ في الالف من المواليد في العام

ونجد هذه النسبة بين الامم المختلفة في عام ١٩٣٣ كما يأتي : في الهند ١٧١ وفي اليابان ١٢١ وفي المجر ١٣٦ وفي بلجيكا ٩٢ وفي انكلترا وويلز ٦٤ وفي الولايات المتحدة ٥٨ وفي السويد ٥٠ وفي استراليا ٤٠ وفي زيلندا الجديدة ٣٢ . ولعل البلد الوحيد الذي يزيد فيه عدد وفيات الاطفال عن مصر هو جمهورية شيلي اذ ان النسبة فيها ٢٥٨ . واذا فرضنا ان في الوسع انقاذ ٥٠ ٪ من عدد وفيات الاطفال ، فان النسبة تكون ١٠٠ في الالف . وهذه النسبة مرتفعة اذا قابلناها بالبلدان الاخرى . ومن الواضح اننا اذا بذلنا جهودنا للعناية بالاطفال فان نسبة الوفيات بين السكان لا بد ان تنقص نقصاً محسوساً . اذ ان الوفيات بين الاطفال هي بنسبة ٦٥ ٪ من مجموع الوفيات مع ان نسبة عدد الاطفال من السكان لا تتعدى ١٤ ٪ . واذا اضفنا الى ذلك ما ينتظر من توصل العلم الى اطالة عمر الانسان لنا ان عدد الوفيات سيقل كثيراً بين جميع الاعمار

ولكن مسألة الوفيات ليست الا ناحية واحدة لحالة السكان العامة . فقد يعيش الانسان عمراً مديداً دون ان يتذوق طعم الصحة والعافية ويكون عاجزاً عن القيام بواجبه في المجتمع على أوفى وجه . وفي مصر ملايين من الناس في مثل هذه الحالة . اذ يوجد ١٢٠ر٠٠٠ أعمى و ١٤ر٥٠٠ر٠٠٠ مصاب بالتراخوما ، و ١٠ ملايين مصاب بالبلهارسيا والانكستوما . هذا فضلاً عن الأمراض الأخرى الناشئة في العالم . ومن حسن الحظ ان مصر بلد زراعي ولذلك فأثر ضعف الصحة العامة فيها غير محسوس كما لو كانت بلداً صناعياً ، ومع ذلك فان العامل الزراعي المصري في حالة صحية غير مرضية

ومما يدعو الى التفكير انه على الرغم من ضعف الصحة العامة في مصر فلا يوجد فيها سوى طبيب واحد لكل ٥٠٠٠ من السكان . هذا مع العلم بان السواد الاعظم من الأطباء يشتغلون في المدن وليس في القرى الا عدد يسير منهم . فاننا نجد نسبة الاطباء في المدن هي طبيب لكل ١١٠٠ نسمة من السكان بينما النسبة في القرى لا تتجاوز طبيباً واحداً لكل ١٣ر٠٠٠ من السكان . مع أن ٩٠ ٪ من أهل القطر المصري في حاجة الى العلاج الطبي . وقد بلغ من سوء الحالة الصحية ان المتقدمين للقرعة العسكرية لا يصلح منهم للخدمة دون علاج سوى ٤ ٪ و ١٦ ٪ منهم يصلح للخدمة بعد معالجته . بينما ٨٠ ٪ لا يصلح قط

ونجد ان هذه النسبة في بريطانيا العظمى هي ٣٦ ٪ صالح للخدمة و ٢٢ر٥ في حاجة الى العلاج و ٤١ر٥ ٪ غير صالح للخدمة العسكرية . ومع ما تبذله وزارة الصحة من الجهد في مكافحة امراض العيون وغيرها فان نسبة انتشار هذه الامراض لم تقل كثيراً

﴿ مصادر الثروة الاهلية ﴾ يكثر ذكر الموارد الطبيعية للثروة والخامات وغير ذلك في هذه الايام. ومن الجلي انهُ ليس هناك مجتمع من الناس يمكنهُ ان يعيش بغير ان يتوافر لديه الطعام الغذي الكافي والملابس اللازمة لوقايته من تقلبات الجو. هذا فضلا عن ضرورة وجود المنتجات بكثرة تفيض عن حاجة السكان حتى يتسنى لهم المتاجرة بها مع غيرهم من البلدان. فما هو مقام مصر من ناحية الانتاج

مصدر الثروة الرئيسي في مصر هو تربتها الخصبة ومياهها الفياض العذب. فنهر النيل المبارك ينتج لمصر كل عام ما يزيد عن ٩٠ بليوناً من الامتار المكعبة من الماء. وتبلغ مساحة تربتها ١٣٫٥٠٠ ميل مربع. ويبلغ ما يستعمل منهُ للزراعة ٦٤٪ مما يقرب من ٥٠٠٫٠٠٠ فدان، ويمكن زيادتها الى ١٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ اذا كان في الوسع تنفيذ بعض مشروعات الري، لانهُ يفضل لنظام الري عندنا يمكن للارض ان تنتج محصولا ونصف محصول لكل فدان مما يجعل قيمة الاراضي الزراعية تعادل ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ فدان من ذات المحصول الواحد. وقد يمكن رفع ذلك الى ما يعادل محصول ١١٫٤٣٠٫٠٠٠ ثم ان كثافة السكان في الاراضي المعمورة بالاهالي في مصر تعادل ١١٧٥ نسمة لكل ميل مربع وهذه اعلى نسبة في العالم تعادل ضعف نسبة الازدحام ببلاد البلجيك التي تعتبر اكثر البلدان الاوربية ازدحاماً بالسكان، ومع ذلك فاننا نجد في مصر ان كل فدان من الاراضي المزروعة يستخدم لاعالة ثلاثة اشخاص، وهم يعتمدون على ما تنتجهُ تلك الفدادين الثلاثة للحصول على ما يلزمهم من الطعام والملبس والمسكن والتعليم والملاهي وغير ذلك من الكماليات

ونجد بعض التقدم في عالم الصناعة، فضلا عن الدلائل التي تبشر بنجاح التعدين في مصر ولاسيما البترول، وكذلك خامات الحديد بالقرب من اسوان غير أنهُ لا يمكن استخدام اكثر من بضعة آلاف من العمال في هذا العمل

ولنبحث الآن في الثروة الاهلية وتوزيعها على الافراد. فقد جاء في بيان اصدرتهُ لجنة دراسة الفاقة في شهر يوليه الماضي ان الايراد الاهلي في عام ١٩٣٥ قدر بمبلغ ١٨٥ مليون جنيه. اي بمعدل ١٢ جنيهاً لكل فرد من سكان القطر المصري الذين يتجاوز عددهم ١٥ مليون ونصف مليون نسمة، ولا شك ان هذا المبلغ ضئيل جداً اذا قابلناهُ بمثله في الممالك الاخرى، ففي بلاد السويد مثلاً يبلغ معدل ايراد الفرد نحو ٦٠ جنيهاً (عام ١٩٣٥) وفي الولايات المتحدة نحو ٨٠ جنيهاً (عام ١٩٣٤)

***

غير أن ضآلة الايراد العام ليست أسوأ ما في هذه الناحية من موضوعنا. فقد يصعب علينا ان نصدق أن المصري يعيش بمبلغ جنيه واحد في الشهر على المعدل. ومع ذلك فان كثيرين من الناس

كانوا يعيشون في هناءة لو تيسر لهم ذلك . والواقع ان السواد الاعظم يعيش في شقاء وفقر لا يمكن تصوره بسبب سوء توزيع الثروة

فقد بلغ عدد اصحاب الاراضي في عام ١٩٣٥ نحو ٢٫٣٦٥٫٦٠٤ وبلغ ما يملكونه من الاراضي الزراعية ٥٫٨٣٦٫٩٥٩ فداناً . وكانت نسبة الذين يملكون أقل من ٥ فدادين نحو ٩٣٪ من مجموع الملاك . وبلغت نسبة ما يملكون ٣١٪ من مجموع الاراضي . أما عدد الملاك الذين كانوا يملكون أكثر من عشرين فداناً فكانت ١٫٥٪ من مجموع الملاك وبلغ نسبة ما يملكونه ٥٠٪ من جميع الأراضي . وعلى هذا الأساس استولى ١٫٥٪ من مجموع السكان في عام ١٩٣٥ على نصف الايراد الاهلي . أي ان ٣٣٢٫٠٠٠ رجل نال كل منهم ٤٢٠ جنيهاً بينما لم ينل باقي السكان سوى ٦ جنيهات و ٤٠٠ مليم . أما اذا قسمنا ٣١٪ من مجموع الافدنة على سواد الشعب الذي يكوّنون ٩٣٪ من السكان فان نصيب الفرد لا يتعدى مبلغ ٤ جنيهات في العام ومعنى ذلك أن العائلة المصرية العادية التي تواليها خمسة اشخاص تتفاوت ميزانيتها السنوية بين ٢٠ و ٣٢ جنيهاً

ومنذ عهد قريب قدّر الدكتور ويليم ويلسن ان ادنى مبلغ لازم لتوفير غذاء متزن لشخص بالغ يعيش في عائلة هو ١٩ مليماً في اليوم اي ٦٩٣ قرشاً في العام . مع أن هذا المبلغ هو ايراد عائلة كاملة في معظم الحالات

وهذه الارقام تبين بجلاء ان القطر المصري لم يكتف بعد الموارد اللازمة لاعالة عدد من السكان اكبر من العدد الحالي . بل في الواقع ان هذه الموارد لا تكفي السكان كما هم الآن . فما بالك اذا تضاعف عددهم حوالي عام ١٩٩٠ ولا شك ان هذه الحقائق مما تبعث على التساؤل اذا كان هناك من يعتقد بان كثرة السكان يعتبر من مظاهر التقدم الاهلي اذا لم يجد الناس ما يكفي قوتهم

***

﴿ المستوى الاجتماعي ﴾ المستوى الاجتماعي في أيّ شعب يشمل كل ماله صلة بالحالة المعنوية للافراد من أذواق ورغبات ومطامح وحالة معيشتهم ومدى انتشار التعليم بينهم ومقدار تمسكهم بالدين وحالة المواصلات فضلاً عن العادات الاجتماعية ووسائل اللهو . فان هذه الامور هي التي تجعل للحياة قيمة . اذ اننا نجد ان كثيراً من الناس الذين يحيون حياة البؤس لم يجدوا احدى وسائل التسلية معها تكن ضئيلة . فيجدون ما يضحكهم او يحفزهم للكفاح والنضال . ان كثيراً مما نسمعهُ من جلجلة السيوف ليس الاّ وسيلة للتعبير عن طموحهم الى العلا تؤيده دعاية

تحدر الاعصاب قواها الاقوال الرنانة عن رفع المستوى الاجتماعي وما يلزم لذلك من المستمرات للحصول على المواد الخام او تخفيف ضغط السكان فضلاً عما يصحب ذلك من مظاهر المجد والسلطان . وليس هناك وجه لانتقاد اي شعب لما يبدو فيه من دلائل الطموح او عدم القناعة بحياته الحالية وتطلع الى العلا والمجد ولكن ما نعترض عليه هو ان يسعى شعب من الشعوب الى كبح رغبات غيره من الشعوب او السيطرة على شعورهم . هذا ومن الحقائق التي لا يمكن لجميع الشعوب ان تستوي في مظاهر التقدم والحياة الاجتماعية، بل ان ما ندعوه بالمستوى الاجتماعي ما هو الا مجموع رغبات الافراد الذين يكوّنون الامة ولذلك فهو لا يقاس بالمقاييس المادية

فما هو مستوى المعيشة في مصر . هل يمكننا ان نصدر حكمنا استناداً الى ما نشاهده في المدن الكبرى من عمارات ضخمة وقصور فخمة ومنازل جميلة ومتاجر عامرة وشوارع متسعة وحدائق غناء وغير ذلك من اماكن اللهو والتسلية الجذابة . يحسن بنا ان نزور القرى المصرية ونمر بالاحياء الفقيرة في المدن وان تنفذ ببصرنا الى قلب البيوت الفقيرة حيث يعيش ٩٠ ٪ من سكان القطر ! وعندئذٍ يرى الانسان ان اكثر تلك المساكن تكون من ثلاث غرف صغيرة ارضها وجدرانها مبنية من الطين الاسود وسقفها من القش ، بينما الغرفة الخارجية اتخذت زريبة للماشية وعلى العموم يظهر البناء لمن يشاهده كلطخة من الوحل المجفف على سطح الارض . وقلما يجد الانسان في امثال هذه الاكواخ ما يمكن ان نسميه اثاثاً فتاع العائلة لا يتعدى اناء او اثنين للطعام وكرسيًّا من الخشب لا يكاد يصلح للجلوس وصفيحة للماء وبساط خيش يستعمل للنوم ونادراً ما نجد فراشاً حقيقيًّا للنوم

وفي الواقع ان عائلة الفلاح لا يمكنها ان تجد اكثر من جنيه او جنيهين في الشهر لسد حاجتها من طعام وشراب ولباس ووقود ، فلا عجب اذا كان أفرادها يعيشون حياة أشبه بحياة الحيوان منها بحياة الانسان . ويكسب الفلاح رزقه من محصول قطعة أرض صغيرة او بان يشتغل في حقل غيره بأجر لا يتجاوز قرشين او ثلاثة في اليوم . ومن حسن الحظ ان ما يطلب منهُ من جهد ليس شاقًّا مما يلائم جسمه الضعيف الذي أنهكتهُ ديدان البلهارسيا والانكلستوما وذهنه الخالي من العلم، وجهله بالأمور العامة . ولا شك ان هذه الحالة لا يمكن ان تبعث في نفوس الفلاح أي شعور بالطموح او الرغبة في التخلص من محيطه الضيق . والفلاح بطبيعته يؤمن بالخرافات ويعتقد ان الاقدار هي التي قضت عليه ان يكون في تلك الحالة

سألت منذ أعوام فلاحاً عن رأيه في الصراع السياسي الذي كان قائماً عندئذٍ فكان جوابه مثالاً لأقوال غيره من الفلاحين . فقد أجاب « يا خواجه إحنا مش بتاع سياسة . ما بهمناش مين يحكم في مصر (القاهرة) . كل اللي نطلبه هو أنهم يدونا ميه كتيرة ويسيبونا في حالنا »

ولا شك ان هذه الحالة مناها ان جموع الشعوب بالرغم من الفقر الذي يسودها والامراض التي تعيث في صحتها راضية عن حالتها كل الرضى . ولا يخطر ببالها ان ترفع عقيرتها بالشكوى. ولذا فانهُ من اصعب الامور ان يبث الانسان في الجمهور روح الطموح والتطلع الى تحسين حالتهم او كسر القيود الاقتصادية والاجتماعية التي تقعدهم عن التمتع بحياة وافرة كغيرهم من بني الانسان . وقد يدعو ذلك الى التساؤل كيف يمكننا ان نشعر هذه الطبقات بخطر ازدحام السكان وضرورة تحديد النسل . ان محاولة حمل انسان على رفع مستوى معيشته شبيهة بمحاولة المنوّم المغنطيسي. وفي كلتا الحالتين لا يمكن التأثير في الشخص بالرغم من ارادته — وكل طبيب في حاجة الى معاونة للمصاب

﴿ الصلات الدولية ﴾ مما يزداد وضوحاً لنا ان ليس هناك أمة يمكنها ان تعيش في عزلة عن غيرها من الشعوب . وجميعنا نرى المصاعب التي تعانيها الشعوب التي تحاول ان تعيش بمواردها الذاتية . وقد نسأل ماذا يدعو أية دولة الى اتباع مثل هذه السياسة ما لم تكن ترمي الى شهر الحرب على غيرها من الدول . ولذا فهي لا تريد ان تعتمد على غيرها وتعرقل سياستها . ونتيجة ذلك ان ساءت التجارة العالمية وانكمشت . إذ انهُ من المستحيل على أي شعب ان يقتصر على تجارة الصادر وان يستورد البضائع دون ان يصدر الى الخارج من موارده ومنتجاته، ومما يزيد الحالة سوءاً ما تبديه تلك الحكومات « المعتمدة على نفسها » او « المكتفية بذاتها » من تهديد غيرها من الدول ، مما يبعث تلك الدول بدورها الى الاستعداد للدفاع عن نفسها فتنفق مبالغ فادحة على أدوات التسليح التي ليس لها فائدة عملية ما لم تستعمل لأغراض التدمير . وان سباسة التسابق في التسليح لا بد ان تصل الى غاية محزنة مهما يكن امرها

والقطر المصري يجد نفسهُ مرغماً على إنفاق مبالغ هائلة (٢٠ مليون جنيهاً للتسلح فضلاً عن ميزانية سنوية تبلغ ٧ ونصف مليون جنيهاً). وهذه المبالغ تصرف لوسائل الدفاع التي ليس من ورائها اي فائدة انشائية او اجتماعية وهي مدفوعة الى عمل ذلك اقتداء بغيرها من الدول المجاورة لها . الم يكن الافضل ان تصرف هذه الملايين لتوفير العلاج والتعليم وطرق المواصلات الجيدة والمساكن الصحية وغير ذلك . وقد جاء في مقال نشره حسن صبري باشا وزير الحربية السابق في جريدة الديلي تلغراف ، نجد انفسنا مضطرين الى احتذاء مثال غيرنا من الدول في التضحية بجانب كبير من ايرادنا وانفاقه على التسلح بدلاً من العمل على رفع مستوى شعبنا وتوفير السعادة لافراده . اتا تساءل هل من الميسر ان تنقذ الفلاح من حالة الشقاء والبؤس ما لم تعد الثقة المتبادلة بين الدول وتنعش التجارة العالمية ؟ !

[تتمة البحث في العدد القادم]